

الأفاق المستقبلية لاتجاهات نمو الاقتصاد العالمي

دراسة تحليلية خلال الفترة (2018/2016)

أ/بن رحو بتول ، طالبة دكتوراه، جامعة مستغانم، bat-27@outlook.fr

د/بن زيدان حاج ، أستاذ محاضر، جامعة مستغانم، ben_zidane@live.fr

الملخص:	Abstract :
تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة اتجاهات النمو العالمي لكل من اقتصاديات البلدان المتقدمة والأسواق الصاعدة والدول النامية في منهج وصفي بالاعتماد على تحليل التوقعات الخاصة بالمؤسسات الدولية خلال الفترة (2018/2016)، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن النمو العالمي لا يزال يواجه عدة تحديات من أبرزها تقلبات أسعار النفط وضعف الاستثمار وتراجع الإنتاجية وتفاقم الدين العام بالإضافة إلى حرب العملات نتيجة توجه بعض البلدان الصناعية إلى إتباع السياسة النقدية الغير التقليدية بغية تشجيع الصادرات . الكلمات المفتاحية: نمو الاقتصاد العالمي، الاستثمار والإنتاجية، أسعار النفط، السياسة النقدية الغير التقليدية.	The objective of this paper is to examine the global growth trends of the economies of developed countries, emerging markets and developing countries in a descriptive approach based on the analysis of expectations of international institutions during the period 2016/2018. The main findings are that global growth still faces several challenges Weak oil prices, weak investment, declining productivity, worsening public debt, and currency war as some industrialized countries tend to follow unconventional monetary policy to encourage exports. Keywords: global economic growth, investment and productivity, oil prices, non-traditional monetary policy

1- مقدمة:

يعرف نمو النشاط الاقتصادي العالمي تباين ما بين المؤسسات الدولية حول اتجاهات النمو المستقبلية التي لا تزال غير واضحة في ظل افتراض تغيير مزيج السياسات في الإدارة الأمريكية الجديدة وما سيتبعها من تداعيات عالمية ،ومصير أسعار النفط عقب الاتفاق على تخفيض العرض بين أعضاء منظمة OPEC والعديد من كبرى البلدان المنتجة الأخرى والذي تم في أواخر سنة 2016 بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط.

الاتجاه المتزايد نحو تبني سياسات تجارية حمائية هي من أكبر المخاطر الاقتصادية التي قد تعيق النمو الاقتصادي في المرحلة الراهنة وتحول دون حدوث تعافي حقيقي للنشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية بفعل اتجاه عدد من الدول إلى تبني سياسات من شأنها إضعاف فرص نمو الطلب الخارجي،أضف إلى ذلك تدابير الانضباط المالي وأثارها السلبية على مستويات الطلب الكلي وخصوص في الدول النامية والإقتصادات الصاعدة التي تواجه تحديات صعبة لتصحيح الاختلال والعجز في أوضاع الموازنات العامة،أما على صعيد البلدان المتقدمة وحسب الدراسات الحديثة التي أعدت من طرف خبراء المؤسسات الدولية من المتوقع أن يتراجع نمو هذه المجموعة خلال الأربعين السنة القادمة استنادا إلى التنبؤات الخاصة بانخفاض النمو السكاني للفئة العاملة وزيادة أعداد المسنين وهذا ما يسبب في ضعف نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

تعتبر كفة الانخفاض هي الأرجح في ميزان المخاطر،إلا أنه يوجد احتمالات تشير إلى إمكانية تحقيق نمو أعلى على المدى القصير مع توقعات بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في سنة 2018، واستفادة بعض الدول بتقدم كبير في تنفيذ برامج الإصلاحات الصعبة في الموازنات العامة،في ظل هذه الأوضاع التي تتسم بعد اليقين بشأن السياسات الاقتصادية فما هو مصير مستقبل النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والناشئة والدول النامية؟وما هي الإجراءات المتخذة للمحافظة على النشاط الاقتصادي من أي صدمات خارجية ؟.

2- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

وفقا لتقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذي أشار أن القوة المحركة للنمو العالمي هي التسارع في تطوير الاستثمار الخاص والعام والتوسع في التجارة الدولية نظرا إلى أن الاقتصاد

العالمي لم يتعدى نسبة 3٪ على مدى 5 سنوات مع ضعف معدلات نمو الإنتاجية والأجور التي حالت دون ارتفاعها بالشكل المطلوب لزيادة معدلات نمو الإنتاج وتحسين مستويات المعيشة كما تضمن المقال مساهمة كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو والبرازيل وروسيا في تحسين التوقعات العالمية وهذا وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (1): توقعات النمو لعالمي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

	2016	2017		2018	
		Prévisions intermédiaires	Différence par rapport aux prévisions de juin	Prévisions intermédiaires	Différence par rapport aux prévisions de juin
Monde	3.1	3.5	0.0	3.7	0.1
États-Unis	1.5	2.1	0.0	2.4	0.0
Zone euro	1.8	2.1	0.3	1.9	0.1
Allemagne	1.9	2.2	0.2	2.1	0.1
France	1.1	1.7	0.4	1.6	0.1
Italie	1.0	1.4	0.4	1.2	0.4
Japon	1.0	1.6	0.2	1.2	0.2
Canada	1.5	3.2	0.4	2.3	0.0
Royaume-Uni	1.8	1.6	0.0	1.0	0.0
Chine	6.7	6.8	0.2	6.6	0.2
Inde ¹	7.1	6.7	-0.6	7.2	-0.5
Brésil	-3.6	0.6	-0.1	1.6	0.0
Russie	-0.2	2.0	0.6	2.1	0.5
G20	3.2	3.7	0.1	3.8	0.0

Source : OCDE (2017). perspectives Economiques Intermédiaires ، Rapport mois de septembre p.05.

دعت المنظمة إلى إتباع سياسة نقدية غير تقليدية في بعض الاقتصادات بدون التأثير على الاستقرار المالي بغية تبني إصلاحات هيكلية ومالية هادفة إلى دعم الاستثمار ومعالجة المكاسب البطيئة في الإنتاجية ومتطلبات سوق العمل وزيادة ديناميكية أسواق المنتجات والخدمات ولكن مع دور أكبر للسياسة المالية.

على الرغم من تسجيل جميع الاقتصادات الرائدة في الوقت الحالي معدلات نمو إيجابية لكن تبقى المملكة المتحدة هي البلد الابطأ في نمو المجموعة وذلك في ظل عدم اليقين بشأن انسحابها من الاتحاد الأوروبي كما أدى انخفاض الجنيه الإسترليني إلى تحسن طفيف في صادرات بريطانيا ولكن دفع إلى التضخم التصاعدي.

في اليابان من المتوقع أن ينمو النمو بنسبة 1.6٪ في سنة 2017 مدفوعا بانتعاش الاستثمار العام والنمو الأقوى في الأسواق الآسيوية وينبغي أن يؤدي أرباح الشركات إلى زيادة الاستثمار حتى عام 2018. ولكن نمو الأجور المتدنية وتدابير ضبط المالية العامة من المرجح أن تؤثر على نمو الاقتصاد الياباني في العام المقبل.

في منطقة اليورو تشير التقديرات إلى ارتفاع وتيرة النمو في المرحلة المقبلة مقارنة مع سنة 2016 إلا أن هذا النمو يبقى ضعيفا خصوصا في ظل التراجع المتوقع في قيمة اليورو أمام الدولار الأمريكي، في حال ما إذا اتجهت أمريكا إلى تغيير مسارها واللجوء إلى سياسة نقدية تقليدية تتمثل في ارتفاع تدريجي لأسعار الفائدة على الدولار.

- كما توقع التقرير أن تسجل الهند أعلى معدلات النمو في العالم يقدر ب 7.2٪ في عام 2018 على الرغم من اتجاه الهند في الأجل القريب إلى فرض ضريبة على السلع والخدمات.

في الصين من المرجح أن ينخفض النمو إلى 6.6٪ في 2018 مقارنة ب 6.8٪ و 6.7٪ للعامين 2016/2017 على الترتيب على الرغم من توقعات بارتفاع الصادرات الصينية إلا أن ديون الشركات وتراكم سرعة وتيرة نمو الائتمان هو أحد أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد الصيني وكذلك السياسة الحمائية التجارية التي من المتوقع أن يتبناها الشركاء التجاريين والتي ستكون لها آفاق سلبية على صادرات الصين .

في ألمانيا من المتوقع أن يبلغ النمو 2.2٪ في 2017 و 2.1٪ في 2018، في فرنسا 1.7٪ لهذا العام و 1.6٪ العام المقبل، في إيطاليا 1.6٪ في 2017 مقارنة ب 1٪ في 2016، وأوضح التقرير نتائج أقوى مقارنة مع تقديرات السابقة لجوان 2017 وسط ارتفاع معدلات العمالة والسياسة النقدية التيسيرية ويعزى هذا التحسن أيضا إلى زيادة أكثر حدة في الاستهلاك والاستثمار ونمو أكثر للصادرات"¹.

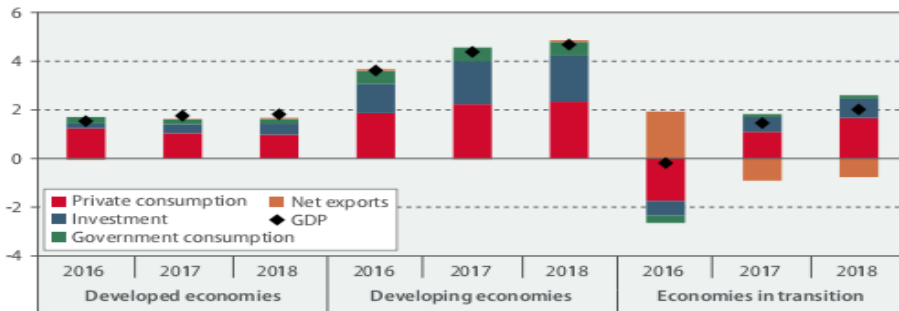
¹ - OCDE (2017) Rapport mois de septembre ,op.cit.

3- منظمة الأمم المتحدة

أشار تقرير الأمم المتحدة للحالة والتوقعات الاقتصادية لعام 2017 من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 2.7٪ في هذا العام و2.9٪ في سنة 2018، واعتبرت الأمم المتحدة أن هذا النمو يبقى متواضع في حين يظل هدف العودة إلى تحقيق نمو قوي ومستدام بعيد المنال، لهذا يجب بذل جهود منسقة من خلال إحياء الاستثمار لإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعدما شهد الاقتصاد العالمي منذ الأزمة المالية الأخيرة نمو بطيء كما أن هذا الأخير راجع إلى استقرار الحالة الاقتصادية فقط وليس كدليل على انتعاش قوي ومستدام للطلب العالمي.

في البلدان المتقدمة من المتوقع تسجيل تحسن طفيف بمساهمة نسبة كبيرة من الاستهلاك الخاص، أما في منطقة اليورو سجلت نسبة مستقرة للفترة 2017-2018، الو.م.أ قد ترتفع ب 0.1 نقطة مئوية ما بين الفترة 2017-2018 مقارنة ب 0.2 نقطة مئوية خلال 2016-2017 وتستدل التوقعات المتواضعة إلى ضعف الاستثمار وغموض السياسات المستقبلية مع نسبة مساهمة أقل للاستهلاك الحكومي¹ والشكل التالي يبين بعض المتغيرات المكونة للنمو العالمي.

الشكل رقم (02): توقعات بعض المتغيرات الاقتصادية في التأثير على النمو العالمي



Source :United nations (2017)، world économiques situations and prospects، p.04.

¹- الأمم المتحدة (2017)، التوقعات الاقتصادية العالمية، موجز لنشرة صحفية المنشورة على الموقع الإلكتروني:

يوم 2017/10/06، <https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content>

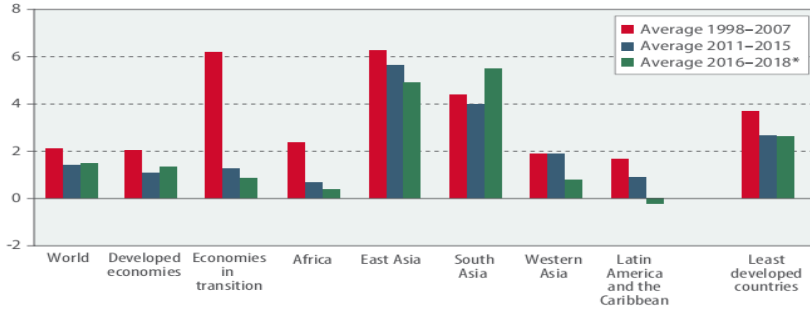
تساهم البلدان النامية بنسبة كبيرة في نمو الناتج العالمي منذ ثلاث سنوات فمن المتوقع أن تتحسن معدلات نموها خلال الفترة 2017-2018 بسبب التوسع في مستوى الاستثمار في دول المجموعة وكذلك مساهمة أكبر للاستهلاك الخاص ونمو طفيف للاستهلاك العام في المدى القصير وهذا واضح من خلال الشكل، كما ركز المقال على دول شرق وجنوب آسيا باعتبارها من أكثر مناطق العالم دينامية فمن المتوقع أن يصل معدل نموها إلى 5.9٪ في 2017 واستقرار النسبة في 2018 مقارنة ب 5.7٪ في سنة 2016 وأرجع الخبراء هذه التوقعات بسبب استفادة المنطقة من قوة الطلب المحلي والدعم التي تتيحه سياسات الاقتصاد الكلي.

البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ستشهد تحسن ملحوظ في سنة 2018 بمعدل نمو يقدر ب 2٪ استنادا إلى تسارع وتيرة النمو لكل من الاستهلاك الخاص والاستثمار لكن مع تراجع في صافي الصادرات¹.

قامت منظمة الأمم المتحدة في هذا التقرير بمقارنة نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي من مناطق مختلفة من العالم خلال 3 فترات (1998-2007)، (2011-2015)، (2016-2018) ومن خلال تحليلنا لنتائج هذا التقرير اكتشفنا أن أكثر فترة عرف فيها النمو انتعاش قوي لجميع المناطق هي فترة (1998-2007) ماعدا منطقة غرب آسيا التي تطابقت فيها نسب النمو ما بين الفترتين، (1998-2007)، (2011-2015) وتراجع ملحوظ للفترة (2016-2018) مقارنة مع السنوات المذكورة وعلى النقيض ستشهد دول جنوب آسيا ارتفاع في معدلات نموها خلال الفترة (2016-2018) مقارنة مع الفترات السابقة والشكل التالي يوضح هذه النسب بشكل مفصل:

¹ -United Nations(2017)«world Economique Situations and Prospects»pp:3-5.

الشكل رقم (03): معدل النمو النسبي للناتج المحلي الإجمالي لمناطق مختلفة من العالم



Source :United Nations(2017). world Economique Situations and Prospects.02.

4- البنك الدولي:

تناول تقرير البنك الدولي لشهر جانفي التوقعات الخاصة بالنمو العالمي الذي من المحتمل أن يصل إلى متوسط نمو يقدر بـ2.8٪ للفترة (2017- 2018)، إلا أن حالة عدم الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية والسياسية قد تحد من آفاق النمو. وعلى هذا قال رئيس البنك السيد جيم يونغ كيم "بعد سنوات من النمو العالمي المخيب للآمال من الأمور المشجعة أن نلمح في الأفق بوادر تحسن الآفاق الاقتصادية وحن الوقت الآن لاغتنام هذا الزخم، وزيادة الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية وفي البشر، فهذا أمر ضروري لتسريع خطى النمو الاقتصادي المستدام الذي يشمل الجميع بثماره من أجل إنهاء الفقر المدقع"¹.

تشير الآفاق الاقتصادية العالمية الخاصة بتقديرات الدول المتقدمة استقرار نسبة النمو التي تعادل 1.8 ٪. لكن من المحتمل أن تنخفض النسبة على المدى القريب بسبب التدابير الحمائية المتزايدة وانخفاض الاستثمار والإنتاجية لكن برامج التحفيز المالي في بلدان العالم الرئيسية لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية من الممكن أن تساعد على بلوغ نمو عالمي ومحلي أكثر

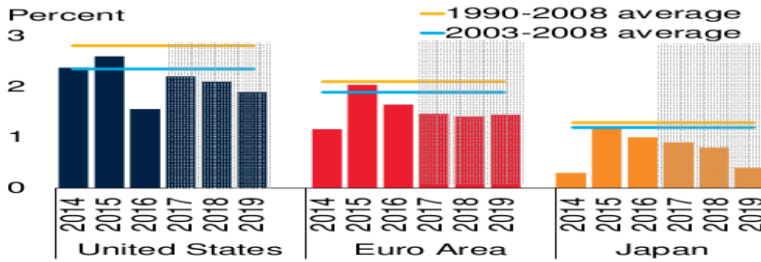
¹ - البنك الدولي(2017)، بيان صحفي لشهر جانفي، المنشور على الموقع الالكتروني:

<http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2017/01/10/global-growth> يوم

2017/10/8

مما هو متوقع وخصوصا أن هذا البلد يلعب دور كبير في الاقتصاد العالمي فإذا انتهجت
الوم.ا سياسات مالية توسعية فان ذلك قد يؤدي إلى تعزيز النمو في أمريكا وفي الخارج على
المدى القريب ولكن إذا طرأت تغيرات على التجارة أو أسواق السلع الأساسية فإنها قد تبطل
تلك المكاسب والشكل التالي يوضح معدلات النمو لكل من منطقة اليورو واليابان وأمريكا من
سنة 1990 حتى سنة 2019 .

الشكل رقم (04): معدل نمو مجموعة الدول المتقدمة



Source: world bank group(2017). Global Economic Prospects.Weak Investment in uncertain times . January,p.07.

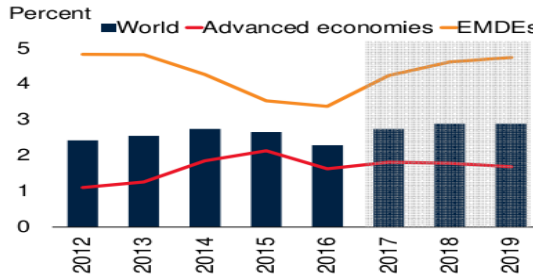
يعبر الشكل أعلاه عن النسب المئوية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لمجموعة
البلدان المتقدمة على مدى فترات مختلفة بحيث نلاحظ أن أكثر فترة أنتعش فيها النمو هي
فترة (1990-2008) مقارنة مع السنوات الأخيرة (2014-2016) والتنبؤات الخاصة بالأعوام
القادمة (2018-2019) وقد أرجع الخبراء تراجع النسب مقارنة مع الفترات السابقة بسبب
تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي بدأت من أمريكا وتوسعت في بلدان صناعية أخرى،
إلا أن في منطقة اليورو واليابان ستساعد السياسات النقدية الداعمة على تحفيز النشاط
طوال فترة التوقعات ومن المرجح أن يرتفع التضخم تدريجيا لكنه سيبقى أدنى هدف البنوك
المركزية في هذه المجموعة طوال أفق التوقعات"¹.

¹ - world bank group(2017). Global Economic Prospects. op.cit.,pp :3-4.

- في سنة 2015 قد تجاوز معدل نمو كل من الـ.م. ومنطقة اليورو، معدلات النمو ستة سنوات السابقة لكلا المنطقتين أما في اليابان فقد تساوت نسب نمو 2015 مع نسب نمو الفترة (2003-2008) لكن تبقى هذه النسب ضعيفة لهذا اتجه بنك اليابان إلى سياسة نقدية غير تقليدية، من خلال الإبقاء على معدلات الفائدة عند مستويات تقترب من الصفر على المدى الطويل لكن أهم تحدي يواجهه الاقتصاد الياباني هو شيخوخة السكان وتأثيرها على أسواق العمل .

- في الأسواق الصاعدة والدول النامية من المتوقع أن يبلغ متوسط النمو 4.4 ٪ خلال الفترة (2017-2018) والشكل التالي يوضح ما مدى مساهمة دول هذه المنطقة في نمو الناتج العالمي مقارنة مع الدول المتقدمة¹.

الشكل رقم (05): النمو العالمي



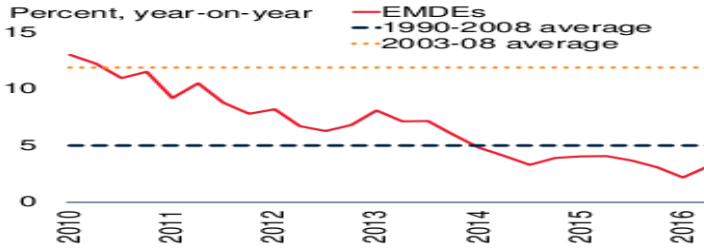
Source: world bank group(2017) . op.cit. p.05.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (05) نسبة مساهمة الدول النامية والاقتصادات الصاعدة في النمو العالمي أكثر من مساهمة مجموعة الدول المتقدمة لأنها تغطي على ثلث إجمالي الناتج العالمي ويعيش فيها نحو ثلاثة أرباع العالم وفقرائه واستدلت هذه التوقعات إلى تحسن في

¹ - world bank group(2017)، op.cit.p.17

أسعار السلع لاسيما في الدول الرئيسية المصدرة للنفط في بعض دول المجموعة¹ إلا أن البنك قد عالج موضوع في غاية الأهمية بشأن هذه البلدان وما سوف تواجهه من صعوبات فيما يخص معدلات الاستثمار وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (05): معدل نمو الاستثمار في الاقتصادات الصاعدة والدول النامية



Source: world bank group(2017). op.cit. p.17.

انخفض معدل نمو الاستثمار بدول المجموعة إلى حوالي 4 ٪ في سنة 2015 مقارنة مع سنة 2010 الذي تجاوز 10٪، وواصل انخفاضه في سنة 2016 وقد أرجع البنك هذا الانخفاض إلى جملة من الأسباب نذكر منها ما يلي²:

1. تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدول النامية المستوردة للسلع الأساسية؛

2. أعباء الديون العامة التي تضعف قدرة هذه الدول على تنفيذ المشاريع الاستثمارية؛

3. ضعف الحيز المالي الذي واجه الدول الرئيسية المصدرة للسلع الأساسية.

5- صندوق النقد الدولي:

تشير التقديرات الواردة في عدد أبريل 2017 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى تحسن طفيف في النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2017-2018) وأرجع خبراء الصندوق هذه الزيادة

¹ - world bank group(2017). op.cit.pp.3-5.

² - البنك الدولي(2017)، نفس المرجع السابق.

في شهر أفريل مقارنة مع عدد أكتوبر 2016 بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية في البلدان المتقدمة بوتيرة أسرع مما كان متوقعا من قبل إلا أن معدل النمو في الاقتصادات الصاعدة و الاقتصادات النامية سيكون اضعف بقليل مقارنة بما جاء في عدد أكتوبر الماضي لكن تبقى هذه المجموعة هي منبع الانتعاش المتوقع في النمو العالمي على المدى القريب والمتوسط مقارنة بالـدول المتقدمة¹ والشكل التالي يوضح الفروقات ما بين نسب النمو العالمي خلال فترات متقاربة.

الشكل رقم (06): توقعات النمو العالمي لصندوق النقد الدولي

	2016	Projections		Difference from January 2017 WEO Update ¹		Difference from October 2016 WEO ¹	
		2017	2018	2017	2018	2017	2018
World Output	3.1	3.5	3.6	0.1	0.0	0.1	0.0
Advanced Economies	1.7	2.0	2.0	0.1	0.0	0.2	0.2
United States	1.6	2.3	2.5	0.0	0.0	0.1	0.4
Euro Area	1.7	1.7	1.6	0.1	0.0	0.2	0.0
Germany	1.8	1.6	1.5	0.1	0.0	0.2	0.1
France	1.2	1.4	1.6	0.1	0.0	0.1	0.0
Italy	0.9	0.8	0.8	0.1	0.0	-0.1	-0.3
Spain	3.2	2.6	2.1	0.3	0.0	0.4	0.2
Japan ²	1.0	1.2	0.6	0.4	0.1	0.6	0.1
United Kingdom	1.8	2.0	1.5	0.5	0.1	0.9	-0.2
Canada	1.4	1.9	2.0	0.0	0.0	0.0	0.1
Other Advanced Economies ³	2.2	2.3	2.4	0.1	0.0	0.0	0.0
Emerging Market and Developing Economies	4.1	4.5	4.8	0.0	0.0	-0.1	0.0

Source : IMF (2017). global prospects and policies ,world economic Outlook April.p.2.

- في الاقتصادات المتقدمة من المرجح أن يبلغ معدل النمو 2٪ في عام 2017 مع ثبات النسبة في عام 2018 مقارنة مع 1.7٪ لعام 2016 وهذا توافقا مع تحسن الصناعات التحويلية العالمية والزيادة في الثقة خصوصا بعد الانتخابات الأمريكية لكن تخضع هذه التنبؤات لدرجة كبيرة من عدم اليقين في ضوء التغيرات المحتملة حول موقف أمريكا من الإدارة الجديدة لسياساتها الاقتصادية وتداعياتها على النمو العالمي وكمثال على دول المجموعة نذكريلي:.

¹ IMF (2017). global prospects and policies. op.cit' p.15.

- في الـو.م.أ من المتوقع أن يبلغ النمو 2.3٪ في عام 2017 و 2.5٪ في عام 2018 وهذا انعكاسا لزيادة التراكمية في إجمالي الناتج المحلي قدرها 0.5 نقطة مئوية مقارنة بعدد أكتوبر 2016 وترجع هذه الزيادة للنمو القوي في الاستهلاك واتخاذ موقف أكثر تسيرا على صعيد السياسة المالية العامة غير أن آفاق الاقتصاد الأمريكي ستراجع على المدى الطويل بسبب شيخوخة السكان وضعف نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والشكل التالي يوضح اتجاه نمو الاقتصاد الأمريكي وبلدان الاتحاد الأوروبي على المدى المتوسط¹.

الشكل رقم (07): الأفاق المستقبلية لنمو الاقتصادات المتقدمة

	États-Unis		UE-15	
	PIB réel par habitant	PIB réel par heure travaillée	PIB réel par habitant	PIB réel par heure travaillée
1950-73	2,5	2,6	4,0	4,9
1973-95	1,7	1,3	1,9	2,5
1995-2007	2,2	2,2	2,0	1,5
2014-23			1,0	0,8
2016-26	1,0	1,4		

Source: Nicolas kraftas (2017) ou est passée la croissance ?, Finance et développement FMI, Publication Trimestrielle, volume 54 n 01, mars, p.4.

يبين الشكل التالي توقعات النمو في الأجل المتوسط لكل من نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والإنتاجية (إجمالي الناتج الحقيقي في كل ساعة عمل) لبلدان الاتحاد الأوروبي الخمس عشر و الـو.م.أ، وهذه النسب غير مبشرة بحيث نلاحظ أن نمو الدخل أسوأ من نمو إنتاجية العمالة (2016-2026) واستندت هذه التنبؤات إلى زيادة أعداد المسنين ومن المتوقع أن يبلغ النمو في الكثافة السكانية 0.29٪ فقط خلال الأربعين السنة المقبلة في الـو.م.أ .

أما في أوروبا فمن المحتمل انخفاض في عدد سكان الفئة العاملة بأكثر من 20٪ ما بين الفترة (2015-2055) واحتمال تراجع معدلات التوظيف والتباطؤ الحاد في معدل تحسن جودة العمالة إلا أنه قد يتجاوز الاقتصاد الأمريكي وأوروبا هذه التنبؤات الغير الدقيقة ما إذا تم

¹ -Fmi(2017)«un nouvel elan ?»Perspectives de l'economie mondiale«avril»pp :14-15.

العمل على التقدم السريع في مجال تكنولوجيا البحث والتطوير علما أن أمريكا في منتصف القرن العشرين قد وصل التقدم التكنولوجي ذروته لكنه تراجع عما كان عليه سابقا¹. في منطقة اليورو ستشهد تعاقب متواضع في سنة 2017 مدعوما بسياسة مالية تيسيرية وتداعيات مفيدة من الدفعة التنشيطية المالية المحتملة في الـ 10. ولكن سيتراجع نشاطها في عام 2018 بسبب انخفاض النمو لكل من ألمانيا وإيطاليا مع ارتفاع محدود في فرنسا ولا تزال آفاق النمو متوسطة الأجل لمنطقة اليورو ككل ضعيفة نظرا لأنها تواجه قيود من أبرزها ضعف الإنتاجية والعوامل الديموغرافية وأعباء الديون العامة². في مجموعة الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية احتمال أن ينتعش النمو على المدى القريب مقارنة مع سنة 2016 وهذا بمساهمة كبيرة في بعض البلدان المصدرة للسلع الأولية وارتفاع النمو في الهند الذي قابله تباطؤ تدريجي في الاقتصاد الصيني لكن لا تزال الآفاق المستقبلية في بلدان هذه المجموعة غير متساوية وأقل عموما من متوسط أدائها خلال الفترة (2000-2010) والسبب يعود إلى جملة من العوامل نذكر منها يلي:

1. تحول الصين إلى نمط نمو أكثر قدرة على الاستمرار بقدر أقل من الاستثمار واستيراد السلع الأولية؛
2. الانخفاض الهيكلي في إيرادات السلع الأولية في بعض البلدان المصدرة لهذه السلعة؛
3. ارتفاع مستويات الدين في كل المناطق؛
4. ضعف آفاق النمو متوسط الأجل في الاقتصادات المتقدمة؛
5. التوترات الجغرافية والسياسية والصراع الداخلي في عدد من البلدان.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (Menap) من المرجح أن تحقق نمو قدره 2.6٪ في عام 2017 وبنسبة أقل مقارنة مع توقعات أكتوبر 2016 وهذا

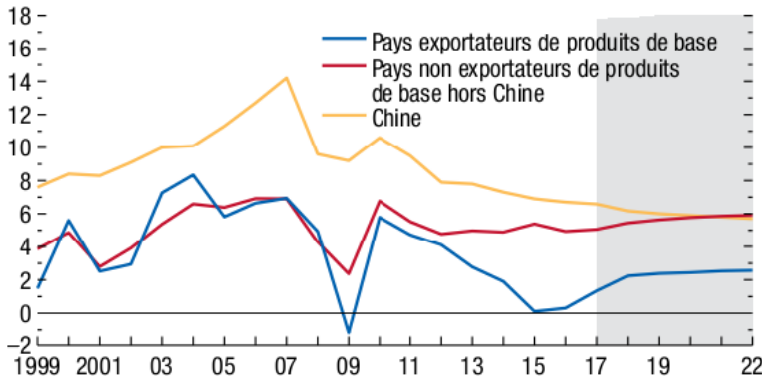
¹ - Nicolas kraftas (2017), ou est passée la croissance ?, op.cit pp :4-5

² -Fmi(2017)«un nouvel élan ?»op.cit pp :15-19.

انعكاسا لانخفاض النمو الكلي في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط والمدفوع باتفاقية منظمة OPEC ما بين الدول داخل المنظمة وخارجها بشأن تخفيض مستويات إنتاج النفط مع تباطؤ وتيرة تصحيح أوضاع المالية العامة للتكيف مع الانخفاض الهيكلي في الإيرادات النفطية بالإضافة إلى اضطرابات وصراعات أمنية في كثير من بلدان المنطقة كسوريا و العراق وفلسطين واليمن .

على مستوى البلدان المصدرة للسلع الأساسية ستشهد البرازيل انتعاش اقتصادي بعد حالات الركود التي عرفت سابقا مع دعم السياسة النقدية الغير التقليدية ومواصلة التقدم بتنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي أما في الأرجنتين من المحتمل أن يرتفع فيها معدل النمو في سنة 2017 بفضل قوة الاستهلاك والاستثمار العام والشكل التالي يوضح التباين ما بين دول الاقتصادات النامية والناشئة المصدرة والغير المصدرة للسلع الأولية"¹.

الشكل رقم (08): النمو العالمي للاقتصادات الناشئة واقتصادات الدول النامية



Source : Fmi(2017), «un nouvel élan ?», Perspectives de l'économie mondiale, avril, p.12.

- نلاحظ أن معدلات النمو في البلدان المصدرة للسلع الأولية و غير المصدرة لها مماثلة إلى حد ما حتى عام 2011 بعد هذه الفترة انخفض معدل نمو الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النامية والسبب راجع إلى انخفاض النمو في البلدان المصدرة للسلع الأولية

¹ -Fmi(2017), «un nouvel élan ?», op. cit p.18.

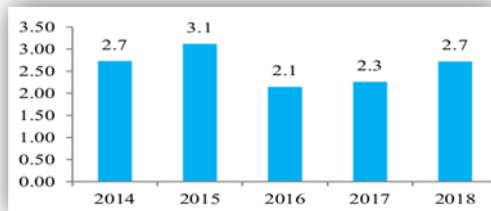
على إثر تراجع أسعار السلع الأولية الغير النفطية إلى جانب تباطأ النمو في الاقتصاد الصيني، وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي من المحتمل أن يرتفع معدل النمو في البلدان الرئيسية المصدرة للسلع الأولية على المدى القريب لكن يظل دون المتوسط المسجل خلال السنوات الخمس الماضية مع ارتفاع شبه مماثل للدول المستوردة¹.

6- توقعات النمو الاقتصادي للدول العربية:

شهدت الدول العربية في الآونة الأخيرة تحولات كبيرة في مسار سياستها الاقتصادية فمنها من اتجه إلى تنويع النشاط الاقتصادي من خلال تبني خطط إستراتيجية تهدف إلى تحقيق نمو قوي ومستدام على المدى الطويل مثل دول مجلس التعاون الخليجي وهذا بالاعتماد على توفير الموارد المالية ن خلال برامج الخصخصة أو مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الكبرى كالبنى التحتية أو السحب من الاحتياطات.

ومن جهة أخرى اتجهت دول عربية لاسيما المستوردة للنفط إلى تبني إصلاحات اقتصادية صعبة تعاونوا مع صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقات تسهيل وممتدة واستعداد ائتماني بإجمالي تمويل يقدر ب 21 مليار دولار ومن المؤمل أن تساهم هذه الإصلاحات في تحقيق الاختلالات التي تواجه هذه الدول وتوفير حيز مالي داعم للنمو² والشكل التالي يبين اتجاهات النمو المستقبلي للدول العربية .

الشكل رقم(9): معدل نمو الدول العربية %



- المصدر: صندوق النقد العربي(2017)، تقريراً فاق الاقتصاد العربي، عدد افريل، ص.29.

¹ -Fmi(2017)، un nouvel élan ؟، op ، cit p.12.

² -صندوق النقد العربي(2017)، نفس المرجع السابق، ص.14.

6-1- الدول العربية المصدرة للنفط:

في ظل الاتفاق ما بين الدول الرئيسية المصدرة للنفط داخل وخارج منظمة OPEC على خفض الكميات المنتجة من النفط من المتوقع أن تسجل هذه المجموعة معدل نمو منخفض في سنة 2017 ومن المرجح أن يتحسن في سنة 2018 وهذا احتسابا للتوسع المرتقب لطاقت الإنتاج من النفط والغاز وخاصة في دول الخليج كما سيتم فرض ضرائب على القيمة المضافة بحدود 5% في بعض دول مجلس التعاون الخليجي وهي من أضعف نسب الضرائب على الاستهلاك في العالم وبالتالي يمكن أن يكون تأثيرها محدود على معدل النمو الاقتصادي، لكنه يبقى النمو في هذه الدول دون المستوى مقارنة مع الدول العربية الأخرى المستوردة للنفط وهذا وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (10): معدل نمو مجموعة الدول العربية (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، نفس المرجع السابق، ص.29

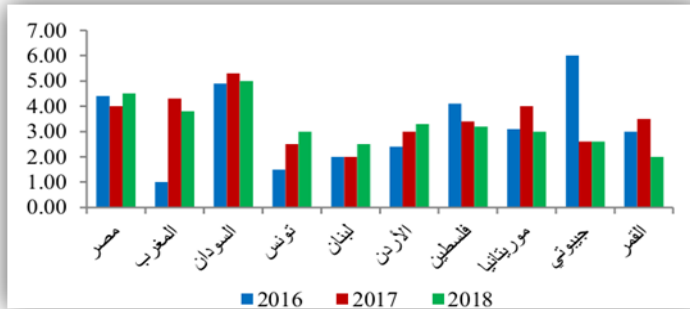
6-2- الدول العربية المستوردة للنفط:

تعمل الدول العربية المستوردة للنفط على مواجهة كل الصعوبات التي من شأنها أن تحد من وتيرة نشاطها الاقتصادي، وخصوصا في ظل لأوضاع الداخلية الغير المستقرة في بعض دول المجموعة. وسياسة عدم اليقين بشأن توجه الو.م.أ إلى تغيير مسارها نحو سياسة نقدية تقليدية تقتضي بارتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي¹ مما يؤدي إلى ضيق أوضاع

¹ - صندوق النقد العربي، نفس المرجع السابق، ص.23.

التمويل الخارجي في الوقت التي تحتاج فيه إلى المساعدة من المؤسسات الدولية لتنفيذ إصلاحات مالية والشكل التالي يوضح اتجاهات النمو المستقبلية لهذه المجموعة للفترة 2017-2018.

الشكل رقم (11): معدل النمو المتوقع للدول العربية المستوردة للنفط (%)



- المصدر: صندوق النقد العربي، نفس المرجع السابق، ص 29.

تشير التقديرات الأولية لصندوق النقد العربي إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية في دول المجموعة بمعدل نمو يقدر بـ 3.9٪ و 4.1٪ للفترة 2017 و 2018 على التوالي، مقارنة مع سنة 2016 وهذا انعكاسا للتوقعات المرتقبة حول الأثر الإيجابي للتعاون المتفق عليه بين المؤسسات الدولية والدول العربية المستوردة للنفط نذكر منها ما يلي¹:

1. ستستفيد دول المجموعة من تقدم في تنفيذ إصلاحات صعبة من خلال قدرتها على الوفاء بالتزامات خدمة الدين الحالية والمستقبلية بصورة كاملة وبدون أن تلجأ إلى طلب إعادة جدولة ديونها وبمعنى آخر ضمان إستدامة الدين العام؛
2. مواصلة الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى دعم الإنتاجية لتخفيف من حدة البطالة التي لا تزال مستقرة عند مستويات مرتفعة نسبياً؛
3. الاستفادة من تعاون دولي في مجالات التجارة والاستثمار والمعاملات المالية بما سيدعم النمو الاقتصادي.

¹- صندوق النقد العربي، نفس المرجع السابق، ص 23.

7- خاتمة:

بعد تحليلنا لبعض الأسباب والصعوبات التي واجهت النمو العالمي بالإضافة إلى قراءة مستقبلية حول أوضاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمناطق مختلفة من العالم تمكنا من الوصول إلى استنتاجات نذكر منها ما يلي:

1- فيما يخص إقتصادات الأسواق الصاعدة والدول النامية تشير جميع التوقعات إلى تحسن مستوى النشاط الاقتصادي في دول المجموعة لأنها في الوقت الحالي تساهم بثلاثة أرباع نمو الناتج والاستهلاك العالميين ويعيش فيها نحو ثلاث أرباع العالم وتغطي على ثلث إجمالي الناتج العالمي، أضف إلى ذلك التحسن المتوقع في بعض البلدان المصدرة للسلع الأولية كالبرازيل وارتفاع النمو في الهند.

إلا أن دول المجموعة تواجه مشاكل انخفاض معدل نمو الاستثمار منذ سنة 2010 وهذا راجع إلى ضعف الحيز المالي والأعباء المتزايدة للديون العامة، كما أن سياسة عدم اليقين حول توجه الفيدرالي الأمريكي إلى اتباع سياسة نقدية أكثر تشديدا لخفض معدلات التضخم بعد وصول الوم.أ. لمستويات تقترب من التوظيف الكامل من المحتمل أن تكون لها انعكاسات سلبية على المستقبل الاقتصادي والاجتماعي لدول المجموعة وخاصة في الدول التي تعتمد اعتماد كبير على التمويل الخارجي في الوقت التي تحتاج فيه الكثير من البلدان وخاصة العربية منها إلى إصدار سندات بالعملة الأجنبية للوفاء باحتياجات تمويل العجوزات في الموازنات العامة.

كذلك سيؤدي رفع الفائدة على الدولار إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج الدول النامية والأسواق الصاعدة ومن بينها الدول العربية ومن ثم ضغوطات محتملة على أسعار الفائدة والصرف وارتفاع أعباء الدين الخارجي.

2- في الاقتصادات المتقدمة وفي ظل توجه العديد منها إلى منهج السياسات الصفرية منذ الأزمة العالمية الأخيرة لتوفير الحوافز لتنشيط الطلب وتشجيع الصادرات سيؤدي إلى المنافسة على خفض قيمة العملات وهو ما يثير المخاطر الكامنة إزاء وقوع حرب عملات عالمية هذا من جهة ،أما من جهة أخرى فلا تزال معدلات الفائدة في الوم.أ. غير واضحة ومن المتوقع أن يتسع

الفارق مع معدلات الفائدة في دول متقدمة أخرى مما يؤدي إلى حالة من التقلبات المالية السريعة والحادة وخروج رؤوس الأموال من الدول النامية وتقلبات فجائية في أسعار الصرف. إن التركيز على السياسة النقدية بشكل مفرط ونمو الأجور المتدنية هي من أحد أهم أسباب تراجع معدل نمو الاقتصاد الياباني كما أن ضعف الإنتاجية هي من أكثر التحديات التي تواجه منطقة اليورو والوم.أ على المدى البعيد.

وفي سياق بيئة اقتصادية ومالية محفوفة بالصعوبات أشارت جميع التوقعات لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى حدوث إنتعاش اقتصادي على الصعيد العالمي إلا أنه يظل دون المستوى المرغوب.

8- قائمة المراجع:

1. الأمم المتحدة (2017)، التوقعات الاقتصادية العالمية، موجز لنشرة صحفية المنشورة على الموقع الإلكتروني: <https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content> ،
2. البنك الدولي (2017)، الاستثمارات العامة يمكنها حفز الاستثمارات الخاصة للأداء دور فعال، بيان صحفي لشهر جانفي، المنشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2017/01/10/global-growth>
3. صندوق النقد العربي (2017)، تقريراً فاق الاقتصاد العربي، عدد أفريل.
- 4.
4. OCDE (2017) perspectives Economiques Intermédiaires Rapport mois de septembre.
5. IMF (2017)، global prospects and policies ،world economic Outlook April
6. United nations (2017)، world économiques situations and prospects
7. world bank group (2017)، Global Economic Prospects.Weak Investment in
8. uncertain times ، January
9. Fmi (2017)، un nouvel elan ؟، Perspectives de l'économie mondiale، avril
10. Nicolas kraftas (2017) ou est passée la croissance ؟، Finance et développement FMI, Publication Trimestriel, volume 54 n 01, mar